مكافحة الفساد

نبيل الملاح

في عام ٢٠٠٨ ترأس السيد رئيس الجمهورية اجتماعاً لمجلس الوزراء في مقره الجديد، ووجه بالبدء بالتنفيذ الفعلي لاستخدام استمارات الملكيات الخاصة لكبار العاملين في الجسم الحكومي والقضائي والتشريعي ومتابعة هذه الاستمارات دورياً، والوضع المالي لهؤلاء العاملين خلال فترة عملهم لضمان الشفافية والنزاهة.

وفي ضوء هذا التوجه كتبت مقالاً بعنوان «ضماناً للشفافية» طالبت الحكومة ومختلف أجهزة الدولة المعنية بإيجاد الصيغ والآليات الفاعلة لتنفيذه بجرأة وشفافية، والشفافية في أصلها وتعريفها: صدق في القول وإخلاص في العمل.

وذكرت أن الفساد مرض عضال يصيب المجتمع والدولة، وإذا استشرى يصبح كالسرطان يأكل جسم المجتمع ويضعف كيان الدولة، ولا بد من التصدي له بقوة وحزم وموضوعية. واقترحت إحداث هيئة أو جهازاً يعنى بهذه المسألة كما هو الحال في بعض الدول المشابهة لنا، وأن يرتبط هذا الجهاز برئيس الجمهورية مباشرة، وأن يتم اختيار كوادره من الأجهزة الرقابية والأمنية المختصة بالتحري والبحث بما يضمن قيام هذا الجهاز بمهامه بالشكل الأمثل.

واليوم وفي ضوء ما آلت إليه الأمور نتيجة الأزمة التي مرت على سورية وما زالت تداعياتها تتصاعد وتنتشر، واستغلال الكثير من المسؤولين الأزمة لتحقيق مصالحهم الخاصة والمجاهرة في ذلك دون خوف أو حذر..؟! لا بد من المضي في المشروع الوطني للإصلاح الإداري وفق رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة بناء سليماً وعصرياً، وأن يكون محور هذا المشروع مكافحة الفساد بأشكاله كافة.

وبالتأكيد فإن هذا المشروع يتطلب أولاً البحث عن رجال الدولة الأكفاء والمخلصين الذين يتمتعون بالنزاهة والجرأة للنهوض به، ولا بد من الاستعانة برجال الدولة المتقاعدين والاستفادة من تجربتهم وخبرتهم.

وعلينا أن ندرك أن هناك الكثير الذين يريدون إجهاض هذا المشروع وتمييعه بطرق وأساليب مختلفة، وأن الحكومة ومجلس الشعب لا يملكان في ظل الأزمة الوسائل والأدوات الكافية لمحاربة الفساد، وأن أجهزة الرقابة والتفتيش بوضعها القائم وقوانينها النافذة غير مؤهلة للمساهمة في محاربة الفساد بشكل فعال.

وعلينا أن ندرك أيضاً ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتخفيف الأعباء عن المواطن، هذا المواطن الذي أصبحت معيشته وحياته مهددتين بالانهيار بسبب ضعف دخله وارتفاع تكاليف معيشته التي تزيد يوماً بعد يوم.

وكل تأخير في ذلك سيؤدي حتماً إلى تفاقم تداعيات الأزمة وانعكاساتها على حياة الناس ووجودهم.

ليس من المعقول والمقبول اختزال محاربة الفساد بورشة عمل تقيمها وزارة العدل حول «إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد»، في الوقت الذي أصبح فيه الفساد منتشراً وظاهراً ولا يحتاج إلى تشخيص، بل يحتاج إلى معالجة فورية وبتر مواضعه وتموضعه كافة.. لقد استهجن الناس وجود العديد من الذين تتحدث وسائل التواصل الاجتماعي عن حالات فساد تطولهم، وهم في الصف الأول في هذه الورشة؟! وكان الأولى العمل الحثيث لمحاربة الفساد الذي اخترق المؤسسة القضائية وأصبح حديث الناس صغيرهم وكبيرهم، فالقضاء هو الرافعة والميزان لجميع مؤسسات الدول ولا يجوز بحال من الأحوال التراخي في التصدي للذين يسيئون إليه ويظهرون بمظاهر تدل بوضوح على فسادهم.

وأنا هنا أناشد رجال القضاء المشهود لهم بالنزاهة أن يبادروا إلى التصدي لمن يسيء إلى مؤسستهم التي من دونها لن يتحقق العدل والأمن المجتمعي والحفاظ على حقوق الناس وثروات الوطن، وأؤكد ضرورة الاستعانة بالقضاة الكبار المتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العطاء والمساهمة في إعادة بناء المؤسسة القضائية.

آن الأوان أن نضع شعار محاربة الفساد، الذي كان ملازماً لبيانات كل الحكومات التي تعاقبت، موضع التطبيق، وعدم تكراره من باب اللغو والنفاق الذي مله الناس.

فلنبدأ بالعمل بعيداً عن التنظير والندوات والمهرجانات، وليكن شعارنا «صدقاً في القول وإخلاصاً في العمل».

باحث ووزير سابق

٨٥ دائرة انتخابية في سورية.. منها ١٦ في دمشق وريفها و ١٥ في حلب

رئيس اللجنة العليا للانتخابات لـ«الوطن»: حددنا دوائر انتخابية في الحسكة والقامشلي

محمد منار حميجو

قال رئيس اللجنة العليا للانتخابات المستشار سليمان القائد: الانتخابات حق وواجب لكل مواطن سوري والأكراد هم مواطنون سوريون بموجب المرسوم رقم ٤٩ والذي تم بموجبه منح الأجانب المسجلين في سجلات الحسكة الجنسية السورية وبالتالي يحق لهم الترشح والانتخاب للإدارة المحلية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف القائد أنه تم تحديد دوائر انتخابية للإدارة المحلية في مدينة الحسكة ومنطقة القامشلي وعفرين وعين العرب.

وأضاف القائد: في حال تعذر إجراء الانتخابات في المناطق الساخنة مثل عفرين فإنه يجوز للجنة نقل المراكز الانتخابية إلى مناطق أخرى، موضحاً أن المادة ٥٩ مكررة في قانون الانتخابات أجازت للجنة عند الضرورة نقل دوائر أو مراكز انتخابية إلى دوائر أخرى وكذلك الأمر متعلق بنقل فرز الأصوات.

ورأى القائد أن إقبال الأكراد على الانتخابات مرتبط بسهولة التنقل وخصوصا في المناطق التي يتواجد فيها الاحتلال التركي وميليشيات قوات سورية الديمقراطية «قسد» ذات الأغلبية الكردية، معربا عن تفاؤله أن يكون هناك مشاركة واسعة من الأكراد وبالتالي نبذ أية فكرة متعلقة بحكم ذاتي أو شعارات أخرى.

واعتبر القائد أن المرسوم ٤٩ أعطى الأكراد الحقوق السورية والواجبات التي يجب أن يتحلوا بها كأي مواطن سوري، وهذا ما يتعلق بموضوع انتخابات الإدارة المحلية.

وأكد القائد أن سهولة التنقل ليست مرتبطة في المناطق ذات الأغلبية الكردية المحتلة بل في مناطق أخرى مثل إدلب والرقة وبالتالي فإن التحدي سيكون كبيراً في هذه المسألة، معلناً عن تقسيم سورية إلى أكثر من ٨٥ دائرة انتخابية.

وأوضح القائد أنه تم تقسيم دمشق وريفها إلى ١٦ دائرة خمس في المدينة و١١ في ريفها بينما تم تقسيم حلب إلى ١٥ دائرة أربع في المدينة و١١ في ريفها.

وأضاف القائد: كما تم تقسيم حمص إلى ٧ دوائر انتخابية و اللاذقية خمس وطرطوس ٧ ودير الزور ٣ والحسكة ٦ ودرعا ٦ والسويداء ٣ وأخيراً القنيطرة دائرة واحدة.

وأشار القائد إلى أنه تم تحديد دوائر انتخابية لمحافظتي إدلب والرقة إلا أنه تم تحديد محافظة حماة لإجراء الانتخابات فيها، مؤكدا أنه من الممكن وضع مراكز انتخابية في ريف الرقة المحرر.

وأوضح القائد أن وضع مراكز في المناطق التي حررتها الدولة أخيراً مرتبط بالوضع الأمني فيها إضافة إلى عودة الخدمات، ضارباً مثلاً محافظة درعا أنه يمكن إجراء الانتخابات في المناطق التي جرت فيها المصالحات في حال تهيئة الظروف لذلك بما في ذلك الحالة الأمنية متوقعا أن تكون مراكز الانتخابات لهذه المناطق في مدينة درعا.

وأشار القائد إلى أن المرسوم رقم ٢ الصادر في عام ٢٠١٦ والذي تم وفقه التمديد للمجالس المحلية مازال ساري المفعول وبالتالي من الممكن أن تبقى مجالس محلية على حالها في حال تعذر إجراء انتخابات في بعض المناطق، مؤكدا أن الانتخابات ستجرى في المحافظات والمنطقة التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها تنقل مراكزها إلى منطقة أخرى.

وأوضح القائد أن تحديد مراكز الاقتراع سيكون قبل سبعة أيام من موعد اجراء الانتخابات على أن تتولى اللجان الفرعية تحديدها.

وأكد القائد أن القانون حدد شروطاً للمنتخبين والمرشحين، موضحا أنه لا يجوز لمن ارتكب جناية أن ينتخب بحكم أنه محروم من حقوقه المدنية بينما لا يجوز لمن ارتكب جنحة شائنة مثل الاحتيال أو الدعارة الترشح إلى الانتخابات.

وأشار القائد إلى أن وزير العدل حدد الجرائم الشائنة التي تمنع الشخص من الترشح إلى الانتخابات، لافتاً إلى أنه لا يمنع من الترشح من يحمل جنسيتين باعتبار أن هذا الشرط متعلق فقط بانتخابات رئيس الجمهورية.

وأضاف القائد: لا مانع من المغترب أن يرشح نفسه ولكن بموجب وكالة قضائية سارية المفعول يرسلها إلى وكيله لتقديم طلب ترشيحه، مشيرا أنه لا مانع من بقائه خارج البلاد ولو أثناء الانتخابات باعتبار أن وكلاءه موجودون على صناديق الاقتراع.

هذا وتم تقسيم دمشق إلى خمس دوائر انتخابية وهي الميدان وأحياؤها والقدم والثانية القيمرية وأحياءه وجوبر وبرزة ومساكن برزة والقابون بينما الثالثة المهاجرين والصالحية وأحياؤها والأكراد والرابعة القنوات وأحياؤها وكفرسوسة والمزة ودمر وكيوان وأخيراً الخامسة تضم ساروجة وعمارة والشاغور وأحياءه.

> يجوز للجنة نقل الانتخابات

> تبقى المجالس على حالها في حال تعذر إجراء انتخابات في بعض المناطق

العقاري: ما يطرحه «السكني» لا يتوافق مع أي نظام مصرفي

الاتحاد السكني في السويداء لـ«الوطن»: نظام عمليات المصرف العقاري مجحف بحق المقترضين

السويداء-عبير صيموعة

أكد رئيس الاتحاد التعاوني السكني في السويداء طلال عراوي أن قروض المصرف العقاري بما يخص الجمعيات السكنية غير كافية لتمويل إنشاء أو إكساء المساكن حتى لو بنسبة ٦٠٪ نتيجة ارتفاع التكلفة ما أدى إلى حرمان ذوي الدخل المحدود وفق هذه الآلية من الحصول على مسكنهم كون تكلفة المساكن أصبحت أعلى بكثير من دخولها و بالتالي أخرجت هذه الشريحة الواسعة و المهمة من استهداف القطاع التعاوني السكني الذي يقدم السكن لطالبيه بسعر التكلفة و دون إضافة أي هامش ربح.

ويشير عراوي أنه و لمعالجة هذه الإشكالية يجب إدخال تعديل جوهري على نظام عمليات المصرف العقاري المعمول به حالياً بحيث يمكن للقطاع التعاوني السكني والجمعيات السكنية إبرام عقود إقراض متوازنة تحفظ مصلحة طرفي العقد لأن نظام العمل في هذه الحالة مجحف بحق المقترضين وعلى سبيل المثال (يبدأ المصرف بتحصيل قيمة القرض وفوائده على كامل القرض في اليوم الذي يتلو إبرام عقد القرض وقبل أن يسدد أي مبلغ من هذا القرض للجمعية، الأمر الذي يرتب أقساطاً وفوائد على أموال لم تسلم للجمعية ولم تستثمرها ولم تستفد منها حيث نلحظ أن مبلغ القرض الأساسي والأسباب كثيرة جزء من نظام عمليات المصرف و روتينه يؤخر تسليم هذه المبالغ لسنوات أحياناً علماً أنه يقوم بتحصيل أقساطه و فوائده عن كامل مبلغ القرض من تاريخ إبرامه)، وطالب رئيس فرع الاتحاد التعاوني بضرورة تطوير نظام عمليات المصرف بحيث يصبح يمتلك المرونة الكافية و يسهل إجراءات الحصول على القرض و يقلل من الإجراءات الروتينية بحيث يسمح بإبرام عقود متوازنة بين طرفيها (المصرف من جهة والجمعية من جهة أخرى) الأمر الذي يحفظ حقوق المصرف ولا يجحف بحق الجمعية، خصوصاً أن المصرف متمسك بقاعدة تحصيل الأقساط و الفوائد عن كامل المبلغ المقترض بغض النظر إن قام بتسليم هذا المبلغ للجمعية أو سلمها جزءاً منه وهنا أساس الإجحاف الذي يقع على الجمعية.

بدوره معاون مدير المصرف العقاري في السويداء و رئيس قسم القروض يوسف حسن أكد أن المصرف العقاري مكمل لقطاع التعاوني السكني، موضحاً أنه و بمرسوم إحداث المصرف هناك مادة تؤكد أن هدف إحداث المصرف اجتماعي لتأمين مسكن لكل مواطن و ما جرى طرحه من قبل رئيس الاتحاد التعاوني السكني لا يتطابق أو يتوافق مع أي نظام مصرفي في العالم و نحن مع الاتحاد التعاوني السكني في أن يقدم أي طرح مجد يجري نقاشه بشكل جدي مع المصرف لتسهيل آلية القروض السكنية بما يحفظ المال العام الذي يقوم المصرف بتقديمه كقروض، علماً أن أصعب المعاملات الاقتراضية التي تواجه المصرف وأكثرها تعقيداً وتشابكاً هي معاملات الجمعيات السكنية.

النباتات لمعالجة مياه الصرف الصحي في حماة

محمد أحمد خبازي

كشف رئيس دائرة محطات المعالجة في الشركة العامة للصرف الصحي في حماة ياسر خليل أن محطتي تل التوت وتل الدرة ستكونان بالخدمة خلال شهر أما محطة الغاوي فالأعمال قائمة فيها ولما تنته بعد.

وبيّن خليل أن هذه المحطات تنفذ بالنباتات حيث في الطبيعة عدة نباتات قادرة على معالجة مياه الصرف الصحي كانت تنقي المياه ذاتياً عبر الزمن عندما كان حجم التلوث خفيفاً إلى حد ما أما بعد الازدياد الكبير لأعداد السكان وزيادة النشاط البشري وزيادة الصناعات فأصبح التلوث كبيراً ولم تعد النباتات كافية لمتابعة عملها في التنقية الذاتية، موضحاً بأن المشروع يعتمد على التطبيق بشكل علمي وهندسي، وهو أحواض مرصوفة بطبقات من البحص والرمل تزرع فيها نباتات القصب وعملية المعالجة تتألف من قسمين، الأول بيولوجي حيث يعمل نبات القصب على أخذ الأوكسجين من الغلاف الجوي ويطرحه في الجذور أي في مياه الصرف الصحي حيث تستفيد من الأوكسجين البكتريا في مياه الصرف الصحي، وهي من تقوم بهضم وتحليل المواد العضوية، وأما القسم الثاني فهو الفيزيائي فكوننا وضعنا طبقات من البحص هذه الطبقات تقوم بعملية فلترة أو تصفية لمياه الصرف الصحي.

وأشار خليل إلى أن اختيار هذا النموذج يتم في مناطق تتمتع بمساحات واسعة وأن يكون سعر الأرض فيها منخفضاً والكثافة السكانية منخفضة لذا يفضل تنفيذها في المناطق الجافة وشبه الجافة أي في المناطق الشرقية من المحافظة.

وأضاف: إذا أردنا تنفيذها في المناطق الغربية تكون تكلفتها عالية جداً إضافة إلى ضيق المساحات عدا عن المشكلات التي يمكن الوقوع بها مثل استملاك الأراضي وارتفاع سعر الأرض وهنا نختار نحن نوع المحطة المناسب للبيئة والظروف بعد دراسة جميع الخيارات من كلف التشغيل وثمن الأرض.

وعن مزايا هذه المحطات أوضح خليل أنها تتمتع بكفاءة عالية بالمعالجة ونفقات التشغيل بسيطة جداً إذا قارناها بالمعالجة الميكانيكية واستخدام التكنولوجيا فيها قليل جداً حتى نفقات الإصلاح بسيطة والعمالة فيها بالحدود الدنيا وهي محطات صديقة للبيئة لكونها طبيعة.

١٠ بالمئة من طلاب المفتوح لا يفكرون بالعودة للدراسة

أوتاني لـ «الوطن»: نحن من الإدارة المهمشة ولسنا مع تطبيق النظام الفصلي المعدل على طلابنا

فادي بك الشريف

حالة استغراب كبيرة شكلها غياب منظومة التعليم المفتوح بشكل عام عن القرارات التي تخرج من مجلس التعليم العالي ليتعدى ذلك أدق التفاصيل التي يتم الحديث عنها، ولا نجد أي جديد خاص بالتعليم المفتوح ولا حتى بتطبيق الهيكلية الجديدة التي أعلن عنها خلال الفترة الماضية. وفي حديث لـ«الوطن» أكدت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني أن التعليم المفتوح غائب في العديد من القرارات التي تصدر عن مجلس التعليم المفتوح، مستغربة من عدم وجود أي ممثلين للتعليم المفتوح في اجتماعات المجلس أسوة بالجامعات الخاصة، رغم تأكيد البعض وجود رؤساء الجامعات والذي يغني على حد تعبيرهم عن وجود ممثلين عن نظام التعليم المفتوح، مضيفاً إن هناك تفاصيل كثيرة بعيدة عن وجهات نظر القائمين عن التعليم المفتوح في الجامعات، مضيفة بالقول: لا يمنع الأمر من حضور ممثلين عن المفتوح في جلسات مجلس التعليم العالي.

وفي سياق متصل بينت أوتاني أنه لغاية تاريخه لم يصل التعليم المفتوح أي كتاب من التعليم العالي يقضي بتطبيق النظام الفصلي المعدل على برامج التعليم المفتوح في الجامعات السورية، مؤكدة أن النظام المعدل لا يناسب الدراسة في التعليم المفتوح وينعكس سلبا على الطلاب في المفتوح لاعتبارات عدة منها نسبة الانقطاع الكبيرة وعلى صعيد إعادة الارتباط، الأمر الذي قد يتسبب بتأخر تخرج الطالب سنة كاملة بسبب رسوبه في مادة واحدة، ومبينة أن إدارة المفتوح ليست مع تطبيقه على طلابها.

> ٢٦ ألف طالب إلى امتحانات المفتوح خلال أيام.. وأعداد المتقدمين ازدادت للثلث

كما لفتت أوتاني إلى عدم تطبيق أي مقترح من المقترحات التي أعلن عنها لتطوير التعليم المفتوح وخاصة ما يشمل إضافة برامج جديدة وإعادة الهيكلة بما ينعكس إيجابا على واقع المفتوح في الجامعات لتحسين مساره بما ينعكس على الطلاب.

وطالبت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون المفتوح باستثناء طلاب السنة الأخيرة من احتساب سنوات الانقطاع عن الدراسة لسنوات والتي تعيد الطالب من السنة الرابعة إلى السنة الأولى لأسباب تكون خارجة عن إرادة العديد من الطلاب، مبينة أن ١٠ بالمئة من طلاب المفتوح تعذر تخرجهم بسبب انقطاعهم عن الدراسة ما أثر في تحصيلهم الدراسي وأعادهم إلى السنة الأول، ليصبحوا خارج منظومة التعليم المفتوح كما أنهم لا يفكرون بالعودة للدراسة مطلقا، مضيفة إن إدارة المفتوح تأمل باستثناء جميع الطلاب من سنوات الانقطاع وتقدير ظروفهم، أو طلاب السنة الرابعة على أبعد تقدير.

وأوضحت أوتاني أن عدد طلاب التعليم المفتوح ازداد للثلث خلال هذا الفصل، مؤكدة أن عدد الطلاب المسجلين للتقدم إلى الامتحانات يقدر بـ٢٦ ألف طالب وطالبة في البرامج، بمعدل زيادة ٨ آلاف طالب وطالبة عن العام الماضي، بحيث كان عدد الطلاب المتقدمين حينها ١٨ ألف طالب وطالبة.

ولفتت اوتاني إلى بدء امتحانات المفتوح بـ١٧ الشهر الجاري عبر امتحانات برنامج إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليتبعها بقية البرامج بـ٢٢ الشهر، مضيفة: نحن من الإدارة المهمشة فيما يخص تأمين عدد كاف من الموظفين العاملين في المفتوح والذي يقدر بـ٦٠ موظفا فقط لـ٧٠ ألف طالب وطالبة مسجلين على قيود المفتوح.

الدراجات النارية بين الاستيراد والتسجيل.. والمنع!

طرطوس: الوطن

يشعر مالكو وسائقو الدراجات الآلية (النظامية) المستوردة والمسجلة في دوائر النقل أصولاً بالغبن والظلم الشديدين بسبب التعليمات التي تمنعهم الدخول إلى المدن والتجول فيها، ويستغربون مثل هذه التعليمات بحق وسائط نقل خفيفة وغير مكلفة في الوقت الذي تعتبرها الكثير من الدول حتى المتقدمة منها أنها وسيلة نقل مناسبة بيئياً واقتصادياً خاصة لذوي الدخل المحدود.

وفي هذا المجال راجع مكتب «الوطن» العديد من أصحاب الدراجات المسجلة في نقل طرطوس أصولا وتقدموا بكتاب خطي يعترضون فيه على منعهم الدخول على دراجاتهم إلى مدينة طرطوس وجاء في كتابهم: إن ما بني على حق فهو حق وما بني على باطل فهو باطل وما ينتج عنه باطل أيضاً، مشيرين إلى أن الدراجات النارية يسمح باستيرادها أصولاً واقتنائها وعرضها في صالات البيع في الريف والمدينة وهي وسيلة حضارية للنقل قليلة التكلفة عملية تخدم الأغلبية الساحقة من أبناء الطبقة الفقيرة التي تسعى القيادة إلى تحسين مستواها المعيشي ومن كل النواحي وحيث إنه ليس باستطاعة أبناء الطبقة الفقيرة وحتى المتوسطة أحياناً كثيرة اقتناء سيارة إذ إنه من البديهي ألا يركب المواطن دراجة وهو يقدر على ركوب سيارة مع ما يترتب عليها من نفقات وتكاليف كبيرة في حر الصيف وبرد الشتاء وما بينهما!

وأضافوا: نسمع كثيراً أن الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على الدراجات النارية والهوائية تلافياً للازدحام والاختناقات المرورية في المدن وتخفيفاً للنفقات ويقتصر التعامل مع السيارات على وظائف ومواقع عمل محددة..

وبالنسبة للممارسات المتهورة على اختلاف أنواعها لبعض سائقي الدراجات وهؤلاء يجب محاسبتهم وإقامة الحدّ عليهم بدلاً من حرمان الطبقة الفقيرة من الاستفادة من ميزات الدراجة التي ذكرناها ويتم تنظيم دخول الدراجات المدينة أسوة بالسيارات كشهادة سوق- ترخيص – تأمين وما شاكل من الضوابط التي تخدم وتنظم العمل بين الجميع.. إلخ مع قائد الشرطة

ناقشنا هذه القضية مع قائد شرطة المحافظة اللواء محمد بركات الذي أكد أن التعليمات الوزارية تمنع تجوال الدراجات في المدن لأسباب مختلفة وقسم من المواطنين مع هذه التعليمات وقسم آخر ليسوا معها ومن يدخل من الدراجات إلى المدينة يتم حجزها لمدة شهر إذا كانت الدراجة نظامية ثم تعاد لصاحبها (مع مراعاة ذوي الشهداء والجرحى) وإذا كانت غير نظامية تضبط وتسلم للجمارك أما دراجات الجهات الحكومية فيسمح لها بالتجوال ضمن شروط محددة منها أن تكون مسجلة بدوائر النقل وتحمل لوحات حكومية ولونها برتقالي وأن يرتدي سائقها الخوذة ومعه رخصة سير نظامية..

وعندما سألناه عن إمكانية العودة عن التعليمات والسماح للدراجات المسجلة بالدخول إلى المدينة وفق الشروط التي حددها القانون أوضح أن هذا الأمر يعود للوزارة في الوقت الذي تراه مناسباً.